مجلة العلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: محددات الصراع السياسي في تركيا بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة
اسم الكاتب: أ.م.د. نادية فاضل عباس فضلي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/1127
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 16:58 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم القانونية والسياسية جامعة ديالى ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

محددات الصراع السياسي في تركيا بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة

Determinants of the political conflict in Turkey Postdate to the arrival of Justice and Development Party to power

الكلمة المفتاحية : الصراع السياسي، تركيا، حزب العدالة والتنمية، السلطة.

Keywords: Political conflict, Turkey, Justice & Development Party, Power.

أ.م.د. نادية فاضل عباس فضلي

مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية - جامعة بغداد

Assistant Prof. Dr. Nadia F. Abbas Fadhli
Center for Strategic and International Studies- Baghdad University
E-mail: nadia.fadil@cis.uobaghdad.edu.iq

ملخص البحث

بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في العام ٢٠٠٢، بدأت السياسية التركية تأخذ منحى جديداً إذ حدث تغير جذري في السياسات الداخلية والخارجية لتركيا، فقد جاء الحزب بإيديولوجية ذات صبغة إسلامية فقد تطلع الحزب على الصعيد الداخلي إلى زيادة شعبيته بين الجماهير وتدعيم مركزه السياسي، أما على الصعيد الخارجي فنرى حزب العدالة والتنمية له استراتيجية قوامها أن يكون لتركيا دور في أهم قضايا والملفات السياسية في منطقة الشرق الأوسط وخصوصاً المنطقة العربية وعلى الرغم من جميع التحديات الداخلية والخارجية التي واجهها أردوغان طوال السنوات الماضية، وما وصفها بـ«المؤامرات ومحاولات الإنقلاب والاوضاع الاقليمية المضطربة المتمثلة بالأزمة السورية والاوضاع في العراق إلا أنه وحزبه مازالا يتمتعان بالتأثير الداخلي وإن قل عما كان عليه منذ الأعوام الأولى لاستلام الحزب السلطة، ولكن هناك عدد من المؤشرات التي تشير أن الساحة السياسية في تركيا تعيش حالة من الاضطراب عقب انقلاب ١٥ يوليو ٢٠١٦ وأيضاً عقب الاستفتاء الدستوري في نيسان ٢٠١٧ على تحويل النظام البرلماني إلى نظام رئاسي مما يرجح بقاء السجالات السياسية بين الاقطاب المتصارعة.

المقدمـــــة

بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في العام ٢٠٠٢، بدأت السياسية التركية تأخذ منحى جديداً إذ حدث تغير جذري في السياسات الداخلية والخارجية لتركيا، فقد جاء الحزب بإيديولوجية ذات صبغة إسلامية وقد تطلع الحزب على الصعيد الداخلي إلى زيادة شعبيته بين الجماهير وتدعيم مركزه السياسي، أما على الصعيد الخارجي فنرى حزب العدالة والتنمية له استراتيجية قوامها أن يكون لتركيا دور في أهم القضايا والملفات السياسية في منطقة الشرق الأوسط وخصوصاً المنطقة العربية.

لقد ظهر حزب العدالة والتنمية كوليد لتطلعات إسلامية جديدة وحمل بذرة حركة الفكر الوطني ومن ثم حزب النظام الوطني وحزب السلامة الوطني ثم حزب الرفاه وانتهاءً بحزب الفضيلة، لقد جاء حزب العدالة والتنمية إلى السلطة بأفكار تجديدية حملها كل من "عبد الله غول" "وبولنت ارينتش" "ومليح غوغوكتشاك" و "رجب طيب أردوغان"، كما حقق الحزب نجاحات واسعة في برنامجه الحكومي الذي طرحه واستطاع الحزب من استقطاب قطاعات واسعة من الشعب التركي، ولكن في ذات الوقت نرى هناك صراعاً خفياً وعلنياً تقوده المؤسسة العسكرية والتيارات العلمانية ضد السلطة في تركيا، واستطاع الحزب أن يكون له رؤية ودور محوري في القضايا الاقليمية، كالقضية الفلسطينية والموقف من اسرائيل والهجوم على غزة، ولكنه في ذات الوقت قد دخلت تركيا في مشكلات وصراعات سياسية بعد المتغيرات التي حدثت في المنطقة العربية بعد عام ٢٠١١ ولاسيما الأزمة السورية مما يسهم في دخول تركيا في دوامة خطيرة من المشكلات الاقليمية بل اضحت طرفاً اساسياً فيها بسبب وجود مئات آلاف من السوريين على اراضيها، وعليه ينطلق البحث من فرضية مفادها أن هناك محددات داخلية وخارجية ستؤثر على فاعلية عمل النظام السياسي وستظهر نتائجها السلبية مستقبلاً تحت قيادة حزب العدالة والتنمية لكون تركيا طرفاً اساسياً في المشكلات والازمات السياسية في المنطقة وخصوصاً في سوريا والعراق بحكم وجودها في بيئة اقليمية

ساخنة وخطيرة مما يجعلها تواجه تحديات نابعة من داخلها وخارجية تتفاعل معها بحكم البيئة الاقليمية، وعليه سيتم تقسيم البحث إلى المباحث الآتية :

المبحث الأول :المحددات الداخلية المؤثرة في الصراع السياسي في تركيا.

المبحث الثاني :المحددات الخارجية المؤثرة في الصراع السياسي في تركيا.

المبحث الثالث :مستقبل حزب العدالة والتنمية في ظل المحددات الداخلية والخارجية.

الخاتمة والتي تتضمن التوصل إلى جملة من الاستنتاجات التى توصل إليها البحث.

المبحث الأول

المحددات الداخلية المؤثرة في الصراع السياسي في تركيا

هناك صراع سياسي يظهر بين الحين والاخر يتأثر بمحددات داخلية لا يمكن تجاوزها بأي حال من الاحوال، فالصراع بين الحركات والتيارات الإسلامية في تركيا من جهة والتيارات والاحزاب العلمانية من جهة من أهم المؤثرات الداخلية في النظام السياسي التركي.

لقد دخل حزب العدالة والتنمية الانتخابات العامة في ٣ تشرين الثاني ٢٠٠٢، وخرج الحزب من هذه الانتخابات محققاً الأغلبية الساحقة التي مكنته من تشكيل الحكومة بمفرده آنذاك وكانت نتائج هذه الانتخابات بمثابة نقطة النهاية في تاريخ الاحزاب السياسية الكبيرة[١]، كما أن النجاح الذي حققه الحزب كان متوقعاً، وخسارة التنظيمات السياسية العلمانية وخصوصاً احزاب الائتلاف الحاكم المنتهية ولايتها مثل حزب اليسار الديمقراطي وحزب العمل القومي وحزب الشعب الجمهوري كان متوقعاً أيضاً، ويرجع السبب الأول في نجاح حزب العدالة والتنمية إلى الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها تركيا لسنوات، وكان علمانيون وسياسيون محنكون قد اعتقدوا أن حزب العدالة والتنمية لن يلبث أن ينقسم وإن قادته لن يستمروا في الحكومة إلا لمدة قليلة نظراً للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الصعبة، فضلاً عن اتهامها للحزب باعتماد مخفي لإعادة أسلمة المجتمع في الخفاء وإعادة تقاليد الخلافة من جديد، ولكن الحزب نفذ وعوده الانتخابية ومن اهمها استطاع من رفع سعر الليرة التركية عالمياً وبذلك حقق نجاحاً اقتصادياً كبيراً[٢].

ويمكننا الإشارة إلى وجود ثلاث محددات داخلية رئيسية تؤثر في النظام السياسي التركي والحكومة الحالية بقيادة حزب العدالة والتنمية يمكن ادراجها بالآتي:

أولاً: **المؤسسة العسكرية** : تمثل المؤسسة العسكرية التركية واحدة من ابرز مؤسسات النظام السياسي وهي الاقدم والأكثر تنظيماً في تاريخ الدولتين العثمانية والتركية الحديثة، وكانت وما تزال عماد الدولة، بل هي المؤسس للدولة الحديثة، وقامت بدور جوهري في

الدفاع عن البلد وفي تحديث وتطوير المجتمع منذ عهد مؤسس تركيا "مصطفى كمال اتاتورك" ولحد مجيء حزب العدالة والتنمية إلى السلطة[٣]، ومع تأسيس الدولة الكمالية على أنقاض دولة الخلافة العثمانية ظهر دور المؤسسة العسكرية بوصفها الحامي لوحدة البلاد، ومنذ ذلك الوقت يؤدي الجيش التركي دوراً مهماً في الحياة السياسية، ويعد رمز الامجاد القومية، ومع تراجع تأثير دور المؤسسة العسكرية في العمل السياسي بعد القضاء على شبكة أرجينيكون* إلا أن تعزيز قوة الجيش بقي الشغل الشاغل للحكومة التركية، ويشكل نجاح حزب العدالة والتنمية في تحويل المؤسسة العسكرية إلى جهازٍ يدار من قبل الحكومة، نجاحاً سياسياً يؤشر على قدرة الحكومة على إدارة البلاد[٤]، ومع مجيء حكومة حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في العام ٢٠٠٢ اتخذت الحكومة خطوات لإعادة هيكلية المؤسسات الدستورية والقانونية لتتواءم مع شروط "كوبنهاغن " لتأمين انضمام تركيا إلى الاتحاد الاوروبي وركز على ضمانة الحكم الديمقراطي وترسيخ دولة القانون وقد تضمنت التعديلات تقليص دور المؤسسة العسكرية في بنية مجلس الأمن القومي وتقليص سلطات المجلس التنفيذية[٥].

وبناءً على تقليص دور الجيش اتجه العلمانيون نحو المحكمة الدستورية للقيام بشن حملة قضائية ضد حزب العدالة والتنمية من خلال قيام المدعي العام برفع دعوى بضرورة حظر الحزب ومنع ٧١ من قياداته من مزاولة العمل السياسي، وفي الوقت الذي كان القضاء يبحث في الدعوى، كانت الحكومة التركية قد توصلت إلى قضية "أرجينيكون" واطرافها إذ لم تكن هذه القضية مجرد منظمة إرهابية، إذ أن الاعضاء المتهمين بقيادتها وتنفيذ نشاطات مسلحة وجرائم كانوا ينتمون إلى شرائح مختلفة من المجتمع وخاصة من النخب، وعدت هذه القضية تطوراً مهماً، إذ أنها تشكل طفرة في سياق ما آلت وضعية الجيش التركي ودوره في الحياة السياسية، إذ أنه وللمرة الأولى يخضع جنرالات عسكريون في تركيا لمحاكمات مدنية بتهمة تزعم منظمة إرهابية والقيام بأعمال إرهابية وتخريبية وتدبير الاغتيالات للشخصيات السياسية[٦] ومنذ انتخابات عام ٢٠٠٧ شهدت الساحة السياسية التركية قلقاً واضحاً، فقد خلفت هذه القضية منذ أواخر كانون الثاني ٢٠٠٨، موجة من الاعتقالات وكشفت القضية

اعلاه عن النشاطات السرية التي تمارسها الدولة خلال الأعوام العشرين الماضية والضغوطات التي مارسها الجيش على السلطة السياسية والاغتيالات والمؤامرات، وتخللت الحقبة نفسها موجة اتهامات واعتقالات هائلة طالت شخصيات من الصف الأول عمداء سابقون في الجيش وقادة شرطة(٧).

وكانت التعديلات الدستورية الأولى التي وافق عليها الاتراك في استفتاء ١٢سبتمبر ٢٠١٠ بمثابة تحجيم مطلق للمؤسسة العسكرية؛ حيث شلّت قدرته على التدخل المباشر في الحياة السياسية كما كان في السابق وسحبت منها الحصانة القضائية؛ فأصبح بالإمكان محاكمة العسكريين الذين لا يزالون في الخدمة أمام محاكم مدنية، كما فسحت المجال أمام مقاضاة قادة الانقلاب العسكري الذي جرى عام ١٩٨٠ على ما اقترفوه من "جرائم بحق الوطن والمواطنين"، ومن أهم التعديلات ما يتعلق بالمادة (١٢٥) من الدستور والتي مكنت الجيش وبمعاونة مجلس الشورى العسكري منذ انقلاب ١٩٦٠ وحتى اجراء التعديل من فصل أكثر من ٢٣٠ جنرال، وآلاف الضبّاط، والعناصر من الجيش (وكانت أغلب حالات الطرد بسبب ميول تلك العناصر الإسلامية السياسية)، حيث تضمنت التعديلات آنذاك على المادّة ١٢٥من إمكانيّة طعن العسكري المتظلّم قرار مجلس الشورى العسكري، أمام القضاء المدني مع عدم جواز مقاضاة المدنيين أمام المحاكم العسكرية في غير زمن الحرب(٨).

وتطور الشد والجذب بين حزب العدالة والتنمية الحاكم والمؤسسة العسكرية، فقد جاء قبول رئيس الوزراء التركي "رجب طيب أردوغان" لطلب المؤسسة العسكرية التركية في إعادة محاكمة الضباط المتهمين في قضية الانقلاب على حكومة العدالة والتنمية المتزامن مع الصراع الدائر بين رئيس الوزراء والقضاء والشرطة وحركة فتح الله غولن بشأن ملف الفساد، فقد امر الرئيس التركي السابق "عبد الله غول" في ٤آذار ٢٠١٤ بفتح تحقيق فوري حول الامكانيات المتواجدة لمكافحة الفساد في البلاد، وانشطة التعقب الهاتفي في قضية سياسية مالية ارتبط اسم رئيس الوزراء "أردوغان" بها، وجاء ذلك مترافقاً مع إحالة مدعي اسطنبول ملفات اربعة وزراء سابقين يشتبه في تورطهم بفضيحة الفساد التي هزت الحكومة تمهيداً

لإمكانية رفع الحصانة عنهم[٩] وكان "أردوغان" قد دافع عن حكومته أمام الشعب التركي وقال "انها مؤامرة قذرة تنفذها مجموعة مدعومة من الخارج تستهدف الخبز على موائدكم والاموال في جيوبكم وعرق جبينكم"، واكد "أردوغان" أيضاً ((ادعو ابناء شعبنا الستة والسبعين مليوناً إلى الدفاع عن انفسهم والديمقراطية وأن يكونوا صفاً واحداً في مواجهة هذه الهجمات المسيئة على بلدنا))، ويرى "أردوغان" الفضيحة على أنها حملة من جانب قوى هدامة في الداخل ومنظمات مالية اجنبية ووسائل إعلام وحكومات يسيئها أن تنتهج تركيا سياسة خارجية اكثر استقلالية عن حلف شمال الاطلسي والولايات المتحدة الامريكية، ووصف "أردوغان" الاحتجاجات المناهضة للحكومة التي اجتاحت تركيا في يونيو ٢٠١٣، احتجاج على برامج تحديث متنزه "جيزي" في اسطنبول جزءاً من المؤامرة ضد حزبه[١٠]، وفي غضون ذلك، عاد الجيش إلى رفع صوته مجدداً، بعد تبرئة محكمة التمييز ٢٣٦ عسكرياً وجنرالاً من تهم التخطيط لانقلاب ضد حكومة «العدالة والتنمية»، باعتبار أن أدلة القضية مزيفة، وطالبت في بيان بـ «محاسبة جميع المسؤولين عن هذه المؤامرة وإخضاعهم لمحاكمة عادلة، وكانت المحاولة الانقلابية في ١٥ تموز ٢٠١٦ قد استفاد منها حزب العدالة والتنمية في اجراء استفتاء ١٦ نيسان ٢٠١٧ إذ قامت الحكومة التركية بتطويع المؤسسة العسكرية التركية إلى حد كبير من خلال تعديل بنية الجيش وهرمية الأوامر فضلاً عن تفريغه من كوادره البشرية عبر طرد واعتقال عشرات الآلاف من ضباطه المشتبه في معاداتهم لحزب العدالة والتنمية واحلال كوادر تدين بالولاء للحزب الحاكم[١١].

ثانياً: الاحزاب السياسية ذات التوجه العلماني التي تمثل اكبر التحديات لحزب العدالة والتنمية الحاكم وفيما يلي ادراجها بالآتي:

١. حزب الشعب الجمهوري: تأسس الحزب في ٩ ايلول ١٩٢٣ بزعامة مصطفى كمال اتاتورك إلى وفاته في العام ١٩٣٨ وكان اتاتورك قد استخدم وسائل التثقيف للتأثير على هوية الشعب التركي ودعا إلى تبني القانون المدني السويسري الذي اعلن المساواة بين الجنسين والزواج المدني والميراث وحرية اختيار الدين، وبذلك جعل جميع ابناء الشعب

التركي مواطنين في جمهورية علمانية، وخلفه في إدارة الحزب "عصمت اينونو" الذي توفي في العام ١٩٧٣، وحالياً زعيم الحزب "كمال قليتش دار أوغلو"، تعد التعديلات الدستورية الثانية والتي طرحها حزب العدالة والتنمية التركي وزعيمه "رجب طيب أردوغان" من اكثر الامور تعقيداً بالنسبة لهذا الحزب فقد اتسم موقف الحزب بالاعتراض الشديد على هذه التعديلات التي يرى فيها بأنها تعزز السلطوية وحكم الفرد الواحد، فالتعديلات الدستورية منحت الرئيس صلاحيات خطيرة مثل إتخاذ القرارات المهمة والخطيرة والدخول في الحرب واعلان حالة الطوارئ دون الرجوع للبرلمان التركي هذا ما يجعل البرلمان عبارة عن شكل خال من المضمون كممثل عن الشعب بأكمله، مما يعني عدم وجود آلية لموازنة ومراقبة البرلمان قرارات رئيس الجمهورية وعبر حزب الشعب الجمهوري في اكثر من مناسبة رفضة للاستمرار في السير بهذا الطريق[١٢]. ينظر جدول رقم (١) يوضح نسب المصوتين على التعديلات الدستورية لعام ٢٠١٧

الاستفتاء الدستوري في تركيا ونتائجه العامة

الاستفتاء الدستوري في تركيا ونتائجه العامة

شمل ١٨ تعديلاً مقترحاً

النتائج		
	الأصوات	%
✓نعم	**25,157,463**	**51.41%**
✗لا	23,779,141	48.59%
الأصوات الصحيحة	48,936,604	98.27%
الأوراق البيضاء والأصوات المرفوضة	862,251	1.73%
إجمالي الأصوات	**49,798,855**	**100.00%**
المصوتين المسجلين/نسبة المشاركة	58,291,898	85.43%

جدول رقم (١)

المصدر: نتائج الاستفتاء الدستوري في تركيا ابريل ٢٠١٧، الموسوعة الحرة

٢. حزب الشعوب الديمقراطية: يرفض الحزب التعديلات الدستورية ورفع شعار ((لن نجعلك رئيساً))، واكد الناطق بإسم هذا الحزب الممثل للأكراد "ايهاب بيكان" معارضة حزبه الشديدة لهذه التعديلات الدستورية، لأنها تلغي حق الأكراد والاقليات الاخرى في التمثيل الحقيقي داخل البرلمان وإن هذه التعديلات تفتقد إلى آلية محاسبة ومراقبة السلطات الممنوحة للرئيس والتي تعمل إلى ازدياد على تفرد الرئيس بالسلطة.

وهنالك مشكلة تعاني منها الاحزاب العلمانية في تركيا وهي مشكلة خطيرة تتمثل بسياسة الاستقطاب على اساس القوميات والهويات، فخزب الشعب الجمهوري يعتمد على القومية والعلمانية والكمالية واليسارية، أما حزب الحركة القومية فيتبنى القومية التركية المتطرفة وحزب الشعوب الديمقراطية فيعتمد على القومية الكوردية والعلمانية واليسارية مما ادى إلى تصعيد الخطابات التمييزية بين الاحزاب العلمانية فيما بينها والتضارب مع الاحزاب الإسلامية مثل العدالة والتنمية من دون تمييز بين اصحاب الاتجاهات وظهرت استقطابات سياسية جديدة تبنتها الاحزاب المعارضة قبيل انتخابات العام ٢٠١٤ يمكن ايجازها بما يلي[١٣]:

١. حزب الشعب الجمهوري: لقد حدث تغيير كبير في توجهات الحزب العامة وانشقاقات داخل الحزب نتيجة اعتناق إيديولوجيات مختلفة في داخله كانت قد بدأت تبرز مع اختيار أكمل الدين إحسان أوغلو كمرشح، ومنها ما عرف باسم اتجاه الصقور داخل الحزب، والاتجاه العلوي، والاتجاه الوسطي الذي يحاول أن يجعل من الحزب أكثر اعتدالاً في مواقفه من الاشكاليات التي تتعلق بالقضايا العامة في المجتمع.
٢. حزب الحركة القومية: بدأ دوره السياسي يتلاشى مع مرور الزمن بوصفه يمتلك قاعدة شعبية من "القوميين الإسلاميين" غالبيتهم من الشباب خاصة وقد فضلوا الاتجاه إلى حزب العدالة والتنمية، وربما هذا ما رفع نسبة التصويت لصالح حزب العدالة والتنمية في انتخابات العام ٢٠١٤.
٣. الأكراد: كانت انتخابات العام ٢٠١٤ قد اظهرت مؤشراً واضحاً على تزايد دور الأكراد في الحياة السياسية، ففي السابق كان دورهم ضئيل جداً وهذا التغيير الحاصل هو نتيجة

للتغييرات الاقليمية في المنطقة وخاصة بعد دخول داعش إلى العراق في حزيران ٢٠١٤، وقد عزّز ذلك من الشرعية السياسية التي حظي بها الأكراد نتيجة عملية السلام الجارية والتي أطلقها حزب العدالة والتنمية منذ سنوات، وعلى الرغم من خسارة "صلاح الدين دميرتاش"، ولكن شكلت النسبة التي حصل عليها حافزاً قويًا له وللأكراد في تركيا على دفع الديمقراطية لخوض الانتخابات البرلمانية المقبلة دون الخوف وذلك لتعزيز وضع المناطق الكردية باتجاه المطالبة باستقلالية أوسع لهذه المناطق عن العاصمة انقرة.

ثالثاً: الصراع مع حركة فتح الله غولن وانقلاب ١٥ يوليو ٢٠١٦ :

عند تتبع الحركة الإسلامية في تركيا منذ اوائل السبعينيات من القرن الماضي ورغم انتكاستها في اواخر السبعينيات ومنتصف التسعينيات من القرن الماضي، إلا أننا نرى وجود حركة اجتماعية موازية للدولة تمثلت بحركة "فتح الله غولن" التي تعد الحاضنة والرافعة الاجتماعية لها رغم اختلاف اهداف الاخيرة وخطابها عن خطاب حركات الإسلام السياسي عامة حيث تم تأسيس منظمة خدمة في العام ١٩٧٠، إذ هناك فروق هائلة بين الحركتين الاسلاميتين، السياسية والاجتماعية في تركيا، بين ابناء "نجم الدين اربكان "ابو الإسلام السياسي في تركيا، وبين ابناء "فتح الله غولن" ابو الإسلام المجتمعي، ولغولن وجهة نظر مفادها أن للإسلام التركي خصوصية نابعة من المجتمع التركي، وكما يسميه ((بالإسلام الاناضولي)) الذي يفصل فصلاً تاماً بين الإسلام التركي والإسلام العربي وغيرهم من المسلمين غير العرب، وهو يرى أن الإسلام في تركيا هو مزيج بين الإسلام وبين القومية التركية، وإن الاصل فيه ليس بالأساس ممارسة شعائر الدين، بل التصرف في الحياة اليومية وفقاً للقيم والمبادئ التي قدمها الإسلام للبشرية، ولا يحمل "غولن" توجهات معارضة للعلمانيين وغير المؤمنين في تركيا، ويرى أن الحفاظ على تركيا بالاندماج مع العالم المتقدم والتأكيد على اهمية التعليم والعلوم والتكنولوجيا لمسايرة العالم المتحضر ويعد من اكبر الداعمين لانضمام تركيا للاتحاد الاوروبي[١٤]، ولكن لم تبق علاقة الود بين حزب العدالة

والتنمية وجماعة "فتح الله غولن" على حالها كما في السابق، إذ ادى توتر العلاقة خلال السنوات القليلة الماضية بين الطرفين إلى نشوب أزمة بينهما وتحديداً في العام ٢٠١٣ إذ وصلت العلاقة إلى طريق مسدود، تكلل هذا التوتر بقرار حكومة العدالة والتنمية بإلغاء المدارس التحضيرية التي اسستها الجماعة وتستخدمها في استقطاب اعضاء جدد وتأمين بعض مصادر التمويل، لقد عبرت الجماعة في السنوات الأخيرة عن تحفظات عديدة حيال سياسات حزب العدالة والتنمية يمكن ايجازها بالنقاط الاتية[١٥]:

١. ابتعاد حكومة أردوغان عن مساري الاصلاح وتعزيز الديمقراطية، بالإضافة إلى التعثر في صياغة دستور جديد للبلاد.

٢. التوجه نحو الشرق الأوسط على حساب مساعي الانضمام إلى الاتحاد الاوروبي.

٣. الابتعاد عن الواقعية في السياسة الخارجية وتبني اسلوب المغامرة مع سوريا ومصر، مما ادى إلى التخبط وخسارة تركيا حلفائها على حد وصف الجماعة.

٤. التحفظات حول تعاطي حكومة أردوغان مع ملف الانفتاح مع الأكراد ودعم المصالحة، إذ ترى الجماعة أن حزب العدالة والتنمية قد قدم تنازلات لحزب العمال الكردستاني، الذي استغل أجواء المصالحة لتكثيف دعايته، واعادة انتشار عناصره دون أن ينسحب من الاراضي التركية أو يلقي السلاح.

٥. اغلاق مراكز الدروس الخاصة وابعاد المنتمين إليها عن المناصب المهمة، الأمر الذي عدته الجماعة محاولة تضييق واستئثار باليات الفعل السياسي.

وبناء على هذه التجاذبات، سعى "فتح الله غولن" إلى التحالف مع الاحزاب العلمانية المعارضة لحكومة العدالة والتنمية، عبر تكرار النهج نفسه الذي سار عليه في التعامل مع نجم الدين اربكان ابان رئاسته وزراء تركيا خلال المدة الممتدة بين ١٩٩٦و١٩٩٧، عندما جعل من نفسه خصماً لاربكان ولحركته "ملي غروش" (رأي الأمة)، وبالرغم من خروج حزب العدالة والتنمية متفوقاً أمام هذه الرؤية البرغماتية، من خلال تبني تكتيكات ذكية حيال المعركة الانتخابية للبلديات التي جرت في اواخر شهر آذار ٢٠١٤، عبر نقل مدلولات هذه

الانتخابات من مجرد تنافس وخلاف حول البرامج الخدمية إلى حالة اقرب ما تكون إلى الاستفتاء على مصير ومستقبل الأمة والدولة التركية(١٦).

وكان الداعية التركي "فتح الله غولن" قد صعد من حملته على رئيس الوزراء "أردوغان"، إذ تنبأ بفشل كل محاولات التستر على الحكومة التركية والمشكلات التي تعاني منها، وصرح "غولن" أنه لن يتراجع أمام حملة التطهير والتهميش التي تنفذها الحكومة التركية ضد مناصريه في اجهزة القضاء واجهزة الأمن، ورفض غولن اتهامات الحكومة بأنه انشأ دولة موازية في المؤسسات الرسمية، لافتاً إلى أن آلاف من افراد الشرطة والمدعين العامين الذين عزلتهم حكومة أردوغان ليسوا اعضاء في جماعته ويتبنون ايديولوجيات اخرى، يسجل أن الصراع بين الحكومة التركية وجماعة "فتح الله غولن" اخذ منحى اكثر عنفاً وذلك بقيام الانقلاب الفاشل في ١٥ تموز ٢٠١٦ وهي محاولة انقلاب عسكري فاشلة قام بها مجموعة من ضباط القوات المسلحة التركية بصنوفها البحرية والبرية والجوية وهذا ما صرح به رئيس الوزراء التركي "بن علي يلدرم"، وأعترف مدبرو الانقلاب إنشاء مجلس للسلم من أجل أن تكون الهيئة الحاكمة في البلد، عن طريق بيان بث في قناة ((تي آر تي)) الرسمية التركية والذي احتوى على إغلاق المطارات والموانيء وإقامة حظر للتجوال في كافة ارجاء تركيا(١٧).

واتهمت السلطات التركية "غولن" بالوقوف وراء هذه المحاولة الانقلابية الفاشلة التي وقعت في تركيا، وبأنه وراءها برغم من وجودة في الولايات المتحدة الامريكية، لكنه رفض هذه الاتهامات واكد عدم صلته بها، وكان "غولن" قد هاجر ولاية بنسلفانيا الامريكية في العام ١٩٩٩ إذ يمكث في منفاه الاختياري ويدير استثماراته ويدعمها في بعض الدول الاسيوية والافريقية عن طريق تقديم حوافز ودعم مالي للإعلام وبناء المدارس داخل المجتمع التركي وخارجه وقامت السلطات التركية في العام ٢٠١٣ بملاحقة مناصريه في ((حركة الخدمة))(١٨).

رابعاً: الأقليات :

من الطبيعي أن يثير صعود حزب العدالة والتنمية إلى السلطة مشاعر مختلفة وردود افعال متباينة في صفوف الأقليات الموجودة في البلاد، من يونانيين وأرمن ويهود، ويتشارك بعض هذه الأقليات في المخاوف والتحفظات التي يبديها العلمانيون تجاه الصعود الإسلامي، والتي تتعلق بالاعتقاد بأن الاجندة الطويلة المدى للإسلاميين هي اقامة دولة اسلامية في تركيا، إذ على الرغم من التضييق الذي تخضع لها اديان الأقليات شأنها شأن الإسلام نفسه، من قبل المؤسسة الكمالية العلمانية في البلاد، فإن بعضاً من هذه الأقليات يحبذون الدولة العلمانية على دولة متشبعة بالدين يتوقع أن يقيمها الإسلاميون، وهذا تعبير وشعور الاقلية اليهودية عن هذه المخاوف اكثر من غيرها من الأقليات، وذلك بسبب التزايد المطرد لما يعرف بالعداء للسامية، ولذلك اتجه اليهود الاتراك في انتخابات العام ٢٠٠٧، للتصويت لصالح حزب الشعب الكمالي وليس للعدالة والتنمية، غير أن الكثير من هذه المخاوف التي تبديها الأقليات بدأت تتبدد مع اختيار العدالة والتنمية الذي تبنى سياسة منفتحة مكنت الأقليات من التعبير عن نفسها بأكثر حرية، ومن الغريب أن بعض هذه الاصلاحات باتجاه الانفتاح اعترض عليها حزب الشعب الكمالي بقوة وفاء لنهجه الذي فرض رقابة صارمة على الأقليات وحرياتهم الدينية والثقافية، ولم يكن مفاجئاً بسبب هذه السياسات المتسامحة التي تبناها العدالة والتنمية تجاه المجتمع أن يصوت ٦٠% من الأرمن لصالح الحزب في انتخابات ٢٠٠٧، كما صوتت الغالبية من الاقلية اليونانية هي الاخرى لصالحه وكان الرئيس "أردوغان" قد اكد في السياق نفسه ((لا يمكن أن نغفل أن ازدراء الاديان والمعتقدات يؤدي تلقائياً إلى إثارة الحقد والكراهية، واثارة الاخيرة تفتح المجال بشكل عام أمام العنف وهو خطر شديد على المجتمعات الديمقراطية التي تقوم على اساس احترام التعددية والتسامح))[١٩].

في ضوء الطرح السابق نرى أن حزب العدالة والتنمية حزب برغم هيمنته على السلطة في تركيا منذ العام ٢٠٠٢ ولحد يومنا هذا إلا أن هناك مازالت محددات داخلية تفرض عليه بين الحين والآخر الانصات لها وعدم شطبها من اجندة الحوار السياسي الداخلي إذا ما اراد

الحزب التمسك بزمام الامور للسنوات أو العقود، ولاسيما المؤسسة العسكرية الكمالية والاحزاب السياسية العلمانية الضاربة الجذور في التاريخ السياسي لتركيا.

المبحث الثاني

المحددات الخارجية المؤثرة في الصراع السياسي في تركيا

مثل الشرق الأوسط واحداً من خيارات أو مسارات واتجاهات اخرى (الغرب، آسيا الوسطى، جنوب القفقاس)، للسياسة الخارجية التركية، وتتحدث الدراسات التركية منذ حقبة طويلة عن جدليات وبدائل السياسة الخارجية بين الشرق والغرب مع ادراك انها خيارات متفاوتة من حيث الاهمية لكن المسافات الفاصلة بينها تقلصت نسبياً على الاقل من الناحية النظرية، ويمثل الشرق الأوسط فرصة وتهديداً في الوقت نفسه هو مصدر تهديد للاستقرار الداخلي والتكوين الدولتي، وبخاصة تتحدد بالمشكلة الكردية، وتزايد مديات تأثير الراديكالية الدينية في المجتمع التركي والعلاقات الاقليمية غير المستقرة مع دول الجوار وهيمنة القوى الكبرى على الدول الصغيرة في المنطقة إلى جانب تدخلها بالمطالب الجغرافية والتاريخية لعدد من الدول والتكوينات الدينية والعرقية، وعليه ترغب تركيا باستحضار امجادها التأريخية ولذا وضعت الحكومة محددات خارجية في سياستها الخارجية تعمل على احياء العثمنة[٢٠].

لقد كانت التغييرات السياسية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط في العقد الأول من الالفية الجديدة شديدة الاهمية، لأنها اتاحت فرصة لتركيا لكي تلعب دوراً شاملاً واكثر فاعلية في المنطقة، وقد ساهم انهيار عملية السلام بين العرب واسرائيل في العام ٢٠٠٠، ثم حرب العراق في العام ٢٠٠٣، في تغيير المشهد السياسي الاقليمي، واتسمت المدة الجديدة بتغير توازن القوى بالإضافة إلى الانقسامات العربية الداخلية، وادت الانشقاقات في العالم العربي واخفاق سياسات الولايات المتحدة في خلق نظام شرق اوسطي جديد بعد العام ٢٠٠٣، إلى حدوث فراغ سياسي اقليمي، وهذا الفراغ اتاح فرصة لدول متاخمة مثل إيران وتركيا لزيادة

وجودها في المنطقة العربية، ولكن جاذبية تركيا ازدادت عندما قدمت لنفسها صورة جديدة وايجابية مقابل صورة إيران في المنطقة، فتركيا لم تتعاون مع الولايات المتحدة في حرب العراق في العام ٢٠٠٣، وسجلت نجاحات اقتصادية وسياسية وحاولت أن تبقي نفسها خارج خطوط الصراعات المحلية والاقليمية، وانتقدت اسرائيل بعد هجماتها على غزة، كل هذه الجهود ساهمت في رسم صورة اكثر ايجابية لتركيا في الشرق الأوسط، واصبحت مقبولة بصفتها قوة اقليمية(٢١).

وكان الربيع العربي الذي انطلق في العام ٢٠١١ له اثره الواضح على السياسة الخارجية التركية وانعكس ذلك واضحاً في سياستها الداخلية والخارجية، فهذه الثورات لم تطح بأنظمتها فحسب، بل وخلقت تحديات جديدة أيضاً للقوى الفاعلة في المنطقة، وتعد تركيا وايران من القوى الاقليمية البارزة التي تعيد تشكيل علاقاتها إلى حد ما عقب الانتفاضات العربية(٢٢). وطبقاً لما تقدم سنرى أن هناك محددات اقليمية ودولية اثرت سياسياً على اداء حكومة حزب العدالة والتنمية وأيضاً الاطراف السياسية المعارضة لسياسة الحكومة وفيما يلي ادراجها بالقضايا الاتية :

اولاً: المحددات الاقليمية وتشمل على :

١. الموقف من إيران :

كانت إيران كثيراً ما تنتقد تركيا لتدخلها في شؤونها الداخلية من خلال ابداء الدعم للتقدميين والاصلاحيين داخل نظام رجال الدين في إيران، وتحسنت العلاقات بين البلدين بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، فانتعشت العلاقات الاقتصادية، وازداد التبادل التجاري بين البلدين بوتيرة سريعة ووصل إلى مستويات غير مسبوقة، وعلى صعيد العلاقات السياسية والخارجية، اتخذ رئيس الوزراء التركي "أردوغان" وحكومته موقفاً مؤيداً لتطبيع العلاقات بين إيران وبقية المجتمع الدولي فاستضافت انقرة المؤتمرات وعقدت الاجتماعات المغلقة مع ممثلين من دول رئيسية لتيسير اندماج إيران في النظام العالمي، ودافعت حكومة حزب العدالة والتنمية منفردة عن مسعى إيران للحصول على الطاقة النووية للأغراض السلمية،

بيد أن هذه الموجه التدريجية من الصداقة والتعاون بين انقرة وطهران تبددت جراء قيام ما يعرف بالربيع العربي وتداعياته على سوريا والعراق، وبالرغم من وجود خلافات ايديولوجية بين تركيا وايران بشأن الأزمة السورية وبقاء "بشار الاسد" في السلطة إلا أن كلا البلدين يرفعان شعار التجارة أولاً إذ يصل حجم التبادل التجاري إلى ما يقارب ٣٠ مليار دولار، وفي المقابل أن التقارب التركي – الروسي يجعل تركيا اكثر اتساقاً مع محور طهران –موسكو– حزب الله رغم التباين السياسي حول مصير الاسد وكيفية انجاز عملية الانتقال السياسي في سوريا، وتجد تركيا نفسها اكثر تقارباً مع طهران عشية الانقلاب الفاشل في يوليو ٢٠١٦، فقد سارعت طهران إلى دعم الحكومة الشرعية ورفض الانقلاب[٢٣].

٢. الموقف من الأزمة السورية :

نظرت تركيا للازمة السورية بأنها أزمة نابعة من التعقيدات الداخلية الموجودة في سوريا، لذلك ادركت مبكراً تفادي تداعي الاحداث وارتفاع حدة المواجهات بين الجيش والشعب السوري من خلال دفع الرئيس السوري بشار الاسد إلى تقديم تنازلات تسمح بتحول تدريجي لسوريا نحو الديمقراطية، غير أن استمرار النظام السوري في اسلوب إدارة الحكم، بطريقة لا تبتعد كثيراً عن سابقتها وتجاهل النصائح التركية التي جاءت عبر العديد من اللقاءات منها ١٤ زيارة لوزير الخارجية السابق "احمد داوود أوغلو"، فضلاً عن نوايا الاتراك المبكرة لزيادة نفوذهم في سوريا، جعل تركيا تدرك أنه لا حلول للمعضلة السورية بعد ارتفاع اعداد المتضررين والمهاجرين غير الحل على طريقة الصدام العسكري والضغط الدولي وتدخل الاطراف المعنية بشكل مباشر[٢٤].

واجهت المصالح التركية في سوريا اخطار كبيرة، بسبب عدم استجابة النظام السوري للعرض التركي بشأن المساعدة في تجنب «التطهير والعنف» للخروج من ما يسمى بالربيع العربي، فلدى تركيا اهداف استراتيجية مفادها بأن تظل سوريا مستقرة، من اجل الأمن القومي التركي والتخوف من ازدياد عدد اللاجئين مترافقه مع تحركات مريبة وعسكرية لحزب العمال الكردستاني والتي تهدد الداخل التركي، ولكن عندما ضربت الصواريخ السورية المقاتلة التركية

إف-٤ في يونيو ٢٠١٢، قامت تركيا بتدويل الحادث وإحالته للأمم المتحدة، وأكدت أنها ستتعامل مع النشاط العسكري السوري قرب الحدود التركية كعمل عدواني[٢٥].

وكانت تركيا قد تعهدت انسانياً أمام المجتمع الدولي بأن، تقف بجانب الشعب السوري ضد النظام حتى يصل إلى الاستقرار والديمقراطية الشاملة، فتركيا أولا تهدف إلى تجنب صراع أهلي طائفي، تؤدي إلى تفتيت الشرق الأوسط وتهديد الاستقرار في المنطقة بكاملها، ونظراً لامتناع نظام الأسد عن أي مقترحات لإنهاء الصراع فضلاً عن رفضه التفاوض مع المعارضة وعجز المجتمع الدولي عن الاتفاق حول إطار سلمي لنقل السلطة، ارتفعت الأصوات الداعية إلى تسليح المعارضة أو التدخل العسكري الخارجي لكن حالياً تركز تركيا على تقديم المساعدات الإنسانية للمدنيين داخل سورية، وفي الوقت نفسه تدعو المجتمع الدولي لإقامة مناطق آمنة داخل البلاد[٢٦].

٣. تركيا والعراق والمشكلة الكردية :

هناك عاملان إقليميان فعالان قد عززا من التحول مع اكراد العراق من قبل تركيا، أولهما هو تحقيق نوع من التلائم بين "حكومة إقليم كردستان" وتركيا منذ العام ٢٠٠٧، بمبادرة من الأكراد كأداة لموازنة النفوذ الإيراني في العراق ومواجهة السلطة المركزية في بغداد، ومن أجل تنفيذ هذه المبادرة الناجحة في الوقت نفسه، فقد عرضت "حكومة إقليم كردستان" مغريات عديدة لتركيا مثل منح مشاريع البناء والتعمير للشركات التركية المتخصصة، ومن جانب الولايات المتحدة الامريكية عملت على تعزيز هذا التقارب بعد العام ٢٠٠٣، خوفاً من اندلا ع صراع بين تركيا و"حكومة إقليم كردستان".

العامل الثاني هو عدم الاستقرار الإقليمي النابع عن "الثورات العربية"، وتأتي تركيا في مقدمة دول المعارضة الإقليمية لنظام الأسد، كما أنها تتخوف من الدعم الإيراني للأسد، بالإضافة إلى ذلك كثف "حزب العمال الكردستاني" من أنشطته المسلحة في تركيا، مما أدى إلى وقوع اعداد كبيرة من القتلى جراء أعمال العنف المرتبطة بهذا الحزب التركي، وترى تركيا أن النظامين الايراني والسوري هما اللذان يقفان وراء هذا التهديد ويدعماه، فعلى سبيل

المثال، اتهم نائب رئيس الوزراء التركي بولنت أرينج، إيران بدعم "حزب العمال الكردستاني" في التفجير الذي وقع في "غازي عنتاب" في آب/أغسطس ٢٠١٢، وقد تسربت تقارير عن حدوث اتصالات إيرانية مع نشطاء من "حزب العمال الكردستاني" وفي الوقت نفسه أضرت هذه التطورات ذاتها بالعلاقات القائمة بين أنقرة وبغداد(٢٧).

ومع تسلم العبادي رئاسة الحكومة خلفاً للمالكي في سبتمبر ٢٠١٤، أرسلت تركيا رسائل ودية إلى الجانب العراقي؛ اكدت فيها أن يتم تجاوز السياسات السابقة، وكانت أنقرة أوَّل مَنْ قام بتهنئة رئيس الوزراء العراقي الجديد؛ واعلنت عن استعدادها للوقوف إلى جانب العراق، وتقديم كل العون اللازم للحكومة العراقية الجديدة، وبالنسبة إلى تركيا فإن مجيء العبادي يُعَدُّ فرصة لإعادة فتح صفحة جديدة، وتجاوز الخلافات بين الطرفين، وبالنسبة إلى الجانب العراقي فإن الحكومة المركزية في حاجة إلى كل المساعدة الممكنة من كل الأطراف فيما يتعلق بمواجهة تنظيم الدولة الارهابي "داعش"، أضف إلى ذلك أن علاقات متوازنة مع تركيا ستساعدها على تجاوز المصاعب فيما يتعلق بالخلافات مع إقليم كردستان العراق؛ الذي يعتمد بشكل كبير على الجانب التركي.

لقد مهَّدت هذه المعطيات لقيام رئيس الوزراء التركي أحمد داود أغلو بالذهاب إلى العراق في ٢٠ من نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٤؛ وهي الزيارة الأولى من نوعها لرئيس وزراء تركي إلى بغداد منذ حوالي أربع سنوات، وخلال الزيارة المهمة تلك تم الاتفاق على(٢٨):

- مناقشة كل الملفات العالقة مثار الخلاف بين البلدين.
- تعزيز التعاون الأمني والاستخباري وخصوصاً بمجال مكافحة الارهاب.
- اقتراح بتقديم العون للعراق للنهوض بالواقع الاقتصادي الذي يعاني من الاشكاليات.

وكانت العلاقات العراقية – التركية قد تضررت بسبب فقدان سيطرة الحكومة العراقيَّة على الموصل ثاني أكبر المدن العراقية بعد العاصمة بغداد في حزيران ٢٠١٤، فقد توقفت تجارة نقل البضائع التركية إلى ما بعد المنطقة الشمالية، وَقُدِّر عدد الشاحنات التركية التي تذهب إلى العراق بحوالي (٧٠) ألف شاحنة شهريًّا، وبسبب سيطرة الدولة الإسلامية داعش

الارهابي على مناطق واسعة، فإن الشاحنات التي تتعدَّى شمال العراق لم يَعُدْ باستطاعتها الذهاب إلى الجنوب، وقد انخفض عدد الشاحنات التركية نتيجة لذلك إلى حوالي ١٥٥٠ شاحنة وهذا الموضوع الشائك عدته الحكومة التركية احد أهم المحددات في السياسة الخارجية التركية للتعامل مع العراق[٢٩].

أما بالنسبة للمياه فتلعب هذه المسألة دوراً مهماً في سياسات الدولة التركية، لأن الأمن المائي للدول بصفة عامة يعاني من تهديدات وتحديات خارجية، ومما يزيد من خطورة هذه التحديات عدم وجود اتفاقيات دولية تنظم التعامل مع المياه بين دول الحوض الواحد أو النطاق المشترك وعلى وجه الاخص بين تركيا وسوريا والعراق، وهذا ما يجعل الموارد المائية معرضة إلى ازمات حادة[٣٠].

إن التغييرات في المنطقة العربية منذ العام ٢٠١١ ولحد الأن انعكست بشكل مباشرة وكمحدد خارجي للسياسة الداخلية والخارجية لتركيا، ففي خضم هذه التحولات ترغب تركيا بأن يكون لها السبق في تحقيق مكاسب اقليمية في المنطقة، ولكن طبيعة التوازنات الجديدة في العراق وسوريا تجعل من تحقيق الموازنة في المحاور امراً صعباً، فلابد لتركيا أن تكسب اصدقاء وتخسر اخرين، مما لا يحقق لها قطعاً الموازنة في المعادلة الاقليمية التي تطمح لها.

ثانياً : المحددات الدولية :

١. الولايات المتحدة الامريكية: عندما حدث الانقلاب العسكري في تموز ٢٠١٦، ظهرت اولى مؤشرات انخفاض مستوى العلاقات التركية – الامريكية بتصريح وزير الخارجية الامريكية "جون كيري" قائلاً ((بأن على تركيا ألا توجه إلى امريكا تهم الوقوف بدعم الانقلاب لأن ذلك سيسيء ويحط من العلاقات التركية – الامريكية، وادعو إلى احترام السلطة التركية)) وما يمكن ملاحظته على هذا التصريح أن "كيري" لم يصف الحكومة التركية بالمنتخبة ديمقراطياً مما يعني وجود توتر من حكومة "أردوغان" وهذا التحذير جاء في الساعات الأولى على الانقلاب، وكانت تركيا قد جمعت دلائل على ضلوع الولايات المتحدة الامريكية بهذا الانقلاب الذي احدث حالة من الغضب الشعبي في الشارع

التركي وخاصة بعد ضلوع قاعدة انجرليك وتورط من فيها بالانقلاب، ولا ينسى الاتراك قيام الولايات المتحدة الامريكية بدعم الانقلابات العسكرية في تركيا[٣١].

ولكن اليوم تغير الوضع لعدة تراكمات اثرت في طبيعة العلاقات التركية – الامريكية وذلك للأسباب الاتية[٣٢]:

١. رفض تركيا السماح للولايات المتحدة الامريكية بغزو العراق عبر اراضيها في العام ٢٠٠٣، وهذا يعني الافتراق في التفكير الاستراتيجي بين البلدين.
٢. سياسة اندفاع تركيا نحو المنطقة العربية التي اتسمت بالتوتر وخاصة مع جيرانها مثل العراق وسورية، وعلى الرغم من دعم امريكا للمعارضة السورية المعتدلة ضد نظام "بشار الاسد" إلا أن الإدارة الامريكية لا ترغب في أن تقوم تركيا بالخروج عن تقاليد السياسة الدولية وتدعم المعارضة المسلحة المتهمة بالإرهاب مثل "جبهة النصرة" وهذا يعد احد اسباب الفتور في العلاقة.
٣. الإدارة الامريكية السابقة بقيادة " باراك اوباما" رفضت طبيعة تعاطي الحكومة التركية مع القائمين بالانقلاب وحذرت الحكومة التركية من المبالغة في إصدار العقوبات بحق من قاموا بالانقلاب انطلاقاً من ايمانهم بمباديء حقوق الانسان والديمقراطية والحفاظ على مستوى من الاستقرار في المنطقة حسب زعمها.
٤. سياسة أردوغان المثيرة للمشاكل مع حلفاء امريكا كمصر، وظهر هذا جلياً بدعمه لحكومة محمد مرسي الاخوانية والتي تتقارب مع الفكر الاردوغاني، وهذا ما جعل حكومة "عبد الفتاح السيسي" تتحسس من هذا الموضوع وعدته الولايات المتحدة الامريكية الطيران خارج السرب الامريكي وهذا ما ترفضه الاخيرة.
٥. قيام امريكا بتسليح وحدات حماية الشعب الكردية في شمال سوريا وهذا ما يهدد الأمن القومي التركي ويقوي من موقف الأكراد في سوريا ويمنحهم مواطيء قدم تشكل خطراً على التراب التركي.

ومن الممكن خلال المدة القادمة أن تشهد العلاقات التركية–الامريكية مزيداً من التوتر بسبب التباين في المصالح الامنية واللوجستية بينهما، مع افتراق في التفكير الاستراتيجي فيما يتعلق بالمصالح في منطقة الشرق الأوسط، فضلاً عن قيام السلطات التركية بعد انقلاب تموز ٢٠١٦ بالقيام بحملات تطهير داخل الجيش ومؤسسات الدولة السيادية من الموالين للولايات المتحدة واستبدالهم بأشخاص يدينون بالولاء لأردوغان وحزبه[٣٣].

٢. اسرائيل: امتيازات العلاقات التركية – الاسرائيلية بكونها علاقات استراتيجية وثيقة متميزة منذ تأسيس "دولة اسرائيل" في العام ١٩٤٧، وحاول حزب العدالة والتنمية اظهار نوع من التوازن في علاقات تركيا مع كل من اسرائيل والقضية الفلسطينية ووجد الحزب نفسه أمام اتجاهين متعاكسين فقاعدته الانتخابية تميل بقوة إلى دعم القضية الفلسطينية، وازدادت الاوضاع سوءاً بعد الخلاف الذي نشب بين حركتي حماس وفتح في حزيران ٢٠٠٧ والذي افضى إلى سيطرة حماس على قطاع غزة مما ادى إلى قيام "اسرائيل" بالعدوان على قطاع غزة في ٢٠٠٨/١٢/٢٧ وقامت تركيا آنذاك بدور الوسيط الفاعل وطلبت من حماس وقف اطلاق النار بعد وقوف الامم المتحدة والدول الاوروبية موقف المتفرج على المجازر الاسرائيلية في القطاع[٣٤]، أما عن ذروة الأزمة بين تركيا واسرائيل في العام ٢٠١٠ عندما انطلقت السفينة التركية "مرمرة "لكسر الحصار عن قطاع غزة وتعرضت لهجوم اسرائيلي على اثرها ساءت العلاقات التركية – الاسرائيلية ولم تتحسن إلا بعد بدء المفاوضات عام ٢٠١٣ وطلبت تركيا من اسرائيل تقديم اعتذار رسمي عما حصل مع السفينة مرمرة لأنه يشكل اهانة للشعب التركي، وهكذا وبالرغم من طبيعة العلاقات المتميزة بين تركيا واسرائيل إلا أنها اخذت بالتغيير والتراجع بعد التغييرات الاقليمية والدولية الحاصلة في المنطقة بعد العام ٢٠٠٣ والسنوات التي تلتها مما شكل تحدياً خطيراً للسياسة الخارجية التركية[٣٥].

المبحث الثالث

مستقبل حزب العدالة والتنمية

في ظل المحددات الداخلية والخارجية

من اوائل القضايا التي تؤثر على السياسية الداخلية والخارجية لتركيا في ظل سلطة حزب التنمية والعدالة هو تحييد دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية، وتعديل نطاق ومدى تدخله وتقنينه بواسطة اصدار تعديلات دستورية، وهو امر قد لا يمثل وحده ضمانة مؤكده لمرابطة الجيش في ثكناته فهناك صعوبة بتغيير الثقافة الفوقية العسكرية وثقافة الانقلاب العسكري المترسخة منذ عقود طويلة في عقلية المؤسسة العسكرية، فضلاً عن ذلك وجود ثلاث رؤى لحزب العدالة والتنمية اتجاه المؤسسة العسكرية استطاع أن يواجهها بها يمكن حصرها بالنقاط الآتية[٣٦]:

١. تعزيز النجاحات الداخلية لحزب العدالة والتنمية القائمة على تعزيز الحريات العامة وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والانفتاح على القوميات والاقليات في البلاد.
٢. تعديل الدستور والقوانين لتحجيم دور المؤسسة العسكرية السياسي وطرحها عبر استفتائي ٢٠٠٧ و٢٠١٠.
٣. تطوير العقيدة العسكرية التركية إذ قام حزب العدالة والتنمية بمراجعة تعريف المرجعية الايديولوجية والفكرية للجيش التركي وإعادة تشكيل وصياغة عقيدة المؤسسة العسكرية وطبيعة علاقتها بانساق النظام السياسي ودورها في السياسة العامة والابتعاد عن الشؤون السياسية بما يحفظ تفوق المؤسسة العسكرية في الشؤون العسكرية ويحافظ على حقوقها وواجباتها وفقاً للدستور والقانون.

في الواقع هناك تحديات ومحددات داخلية تؤثر على المستقبل السياسي في تركيا، فقد ظهرت تنتشر حالة من القلق في المجتمع التركي بعد أن سجلت عدة حوادث في عدد من المدن، ظهرت فيها مجموعات من المناصرين للتنظيمات المتشددة بشكل صريح،

واشتبكوا مع طلاب الجامعات أكثر من مرة، ما استدعى قوات الأمن التركية لتلقي القبض على عدد منهم، وسط تخوف من تزايد هذه المظاهر، مع قيام الشرطة التركية بتوقيف طلابٍ مناصرين لتنظيم "داعش" في جامعة اسطنبول، بعد قيامهم باعتداءات على طلبة يعتنقون الايديولوجية اليسارية في الحرم الجامعي كانوا يتظاهرون تنديداً بممارسات "داعش اللاإنسانية" مما يعني أن لداعش في تركيا حواضن تدعمهم وإن كانت نسبتها قليلة ولكن ربما تكون مخيفة وتمادى في اعمالها الاجرامية مقوضه بذلك الأمن الداخلي في تركيا[٣٧].

أما الحدث الاخر والمهم والذي غير من مسار وطبيعة النظام السياسي التركي هو اجراء التعديلات الدستورية والتي صوت عليها الشعب التركي في ١٦ نيسان ٢٠١٧ وجاءت نتيجة الاستفتاء بشأن حزمة التعديلات الدستورية التي تستهدف إعادة صياغة معالم النظام البرلماني التركي مؤيدة للتحول إلى النظام الرئاسي، الذي يحظى فيه الرئيس بصلاحيات تنفيذية تطغى على كافة السلطات الأخرى، وذلك بعد أن أيد تعديل الدستور نحو ٥١.٣ في المائة من جملة المصوتين، التي تبلغ نحو ٥٥ مليون صوت، ولا شك أن نجاح الرئيس التركي في تمرير هذه التعديلات يمهد، من ناحية، إلى عودة الرئيس التركي إلى موقعه الحزبي كرئيس لحزب العدالة والتنمية، ويمهد من ناحية أخرى إلى الإقدام على إعادة تشكيل النظام القضائي وإحكام السيطرة على مؤسسة الجيش، من خلال إلغاء المحاكم العسكرية، باستثناء المحاكم التأديبية، وعبر امتلاك سلطة اختيار أعضاء المحكمة الدستورية، ومجلس القضاء الأعلى، بواسطة إجراءات مباشرة وغير مباشرة تضمن السيطرة على السلطات الثلاث، لتنتقل تركيا من مرحلة الدولة البرلمانية إلى حالة الدولة السلطوية، التي ترتبط دوائر الحكم فيها بمحورية موقع "رأس السلطة وفقًا لهذه التعديلات الدستورية، وستجرى الانتخابات الرئاسية والبرلمانية بالتزامن في نوفمبر ٢٠١٩، إلا إذا قرر الرئيس التركي الدعوة لانتخابات مبكرة، وبعدها يلغى منصب رئيس الوزراء، ويصبح من حق الرئيس اختيار الوزراء وإقالتهم دون حاجة لمصادقة البرلمان، سواء على منح الثقة أو سحبها، كما يمكنه إقرار الموازنة، والدعوة

لاستفتاءات، وفرض حالة الطوارئ، لتتغير صلاحيات السلطة التشريعية لصالح السلطة التنفيذية، في نظام أقرب ما يكون إلى نظم "الملكيات القديمة"[٣٨].

أما على الصعيد الخارجي فتتعدد المخاطر التي تواجهه تركيا على الصعيد الخارجي، بفعل سياسات "أردوغان" وخطاباته اللاذعة، ولعل خسارة تركيا لعضويتها غير لدائمة في مجلس الأمن الدولي أحد المحددات التي توضح ذلك، فما تشهده علاقات تركيا مع دول الجوار من توترات بفعل سياسات تركيا على مسرح العمليات الإقليم وقد ترتب على ذلك أن تضررت علاقة تركيا مع بعض الدول العربية وخصوصاً مصر، بفعل سياسات الدعم لجماعة الإخوان المسلمين في مصر، وهو الأمر الذي دفع بالمحللين إلى عد تركيا باتجاهات لا تختلف عن إيران كونها تؤيد تنظيمات محلية داخل العديد من الدول العربية، بغرض النفوذ والسيطرة على بعض الجماعات داخل الدول العربية، وقد ساهم في تضرر شكل تركيا خارجياً، موقفها الداعم للتيارات المتشددة في سوريا والعراق، وتسهيل عملية عبور المقاتلين عبر حدودها مع الدولتين، والتراجع في دعم التحالف الدولي لمحاربة تنظيم "داعش"، وهذه العوامل كانت قد أسهمت في تراجع شعبية الحكومة التركية داخلياً وخارجياً، وانتفت المقولة التركية التي تؤكد على تصفير المشكلات مع الاقليم، وفيما يتعلق بمفاوضات تركيا مع الاتحاد الأوربي، فتواجه بدورها ما يشبه الجمود، فعلى الرغم من بدء المفاوضات المشتركة منذ عام ٢٠٠٥، غير أنه هذه المفاوضات لم تثمر حتى الآن إلا عن الشروع في بدء التباحث بشأن ١٥ فصل من ضمن ٣٥[٣٩].

إن سياسة أردوغان من التحولات الاقليمية في المنطقة قد ظهرت جلياً في تكوين جبهة معارضة لسياساته، فالموقف التركي تجاه الأزمة السورية، والعلاقات المتوترة مع مصر والمشاكل مع الحكومة المركزية في العراق، والتوتر مع اسرائيل بين الحين والاخر، بالإضافة إلى سحب الاستثمارات الخليجية من تركيا على خلفية مواقف الحكومة التركية الداعمة للإخوان بعد عزل الرئيس "محمد مرسي" في مصر كل ذلك قد فتح المجال سياسياً أمام

جماعات واحزاب المعارضة لاستغلال اخفاقات السياسة الخارجية في حساباتها السياسية المحلية[٤٠].

إن أهم الاخطار المحدقة بتركيا اليوم هي استمرارية الأزمة السورية، فسوريا دولة مجاورة لتركيا وتزداد قطعاً مخاوف الاخيرة من مشاكل المهاجرين والقضايا الامنية والارهاب، وعلى الرغم من التحديات الحالية القصيرة الاجل فأن التأثيرات الطويلة الاجل المترتبة على التغييرات التي تحدث في العالم العربي ليست واضحة ابداً، ومع أن التطورات السياسية قد تخلق في نهاية المصاف فرصاً أمام السياسة الخارجية التركية، فان الدرس المباشر والفوري من الاضطرابات السياسية الاخيرة في الشرق الأوسط يذكر تركيا أن لا تنسى هدفها الرئيسي من السياسة الخارجية وهو مفاوضات الانضمام إلى الاتحاد الاوروبي الذي يوفر لتركيا مكاسب داخلية وخارجية وسياسية واقتصادية[٤١].

وفيما يتعلق بترميم العلاقة بين تركيا وبغداد فنرى أن العلاقات توترت من جديد بعد دخول القوات العسكرية التركية إلى بعشيقة، وسعت انقرة إلى تصحيح مسار العلاقة بين الدولتين فسحبت جزءاً من قواتها العسكرية من بعشيقة كما وافقت تركيا في آذار ٢٠١٦ على منح تأشيرة دخول مجاناً، وعلى الارجح أن تهدئة التوتر مع العراق يبقى ضرورة ملحة الان ومستقبلاً، وخاصة بعد انقلاب يوليو ٢٠١٦ فهي بحاجة إلى تأمين حدودها مع العراق، وعليه فأن ارتباك العلاقة مع العراق يفسر التباطؤ العراقي في ادانة محاولة الانقلاب الفاشلة فضلا عن تباين مواقف القوى السياسية في العراق من هذا الانقلاب، ولكن وبعد استفتاء كردستان في ٢٥ ايلول ٢٠١٧ حدث تقارب بين تركيا والعراق وتم تجاوز الخلافات لضرورات يحتمها الأمن القومي لكلا البلدين، إذ قال رئيس الوزراء التركي بن علي يلدرم السبت ١٦ أيلول، أن استفتاء تقرير المصير في إقليم كردستان العراق يمثل "قضية أمن قومي"، وإن بلاده "ستتخذ أي خطوات ضرورية بشأنه وفي يوم ١٩ أيلول دعا حزب الشعب الجمهوري التركي عبر نائب رئيسه أوزتورك يلماز، ودعا الحكومة التركية إلى التعامل بصلابة مع رغبة حكومة كردستان الانفصال عن العراق، وقال بضرورة إمهال مسعود بارزاني ٢٤ ساعة

للتخلي عن الاستفتاء، فيما اصطفت بعض أرتال الدبابات التركية على الحدود مع العراق تحسبًا لأي طارئ. وقال يلماز أيضًا أن استفتاء انفصال كردستان عن العراق، سيزعزع المنطقة بشكل خطير، وقد يؤدي إلى نشوب حرب أهلية، وأنه يتعارض مع القوانين الدولية، والدستور العراقي، وحتى مع قوانين الإقليم الكردي نفسه. واعتبر أن الوضع بات مسألة صراع لأجل البقاء، وأنه يتعين حماية مصالح تركيا وأمنها القومي[٤٢].

في ضوء الطرح السابق نرى أن الوضع في تركيا على الصعيدين الداخلي والخارجي مرهونان احدهما بالآخر، وأن الرؤية الحالية لحزب العدالة والتنمية متغيرة مع تغير الظروف الاقليمية المحيطة بتركيا، فدولتين من الدول المجاورة لتركيا تعاني من حروب وازمات على شتى الاصعدة وتنعكس هذه المشكلات بشكل جدي وواضح على الداخل التركي، فمشكلة عدم الاستقرار السياسي والامني في العراق وسوريا يجعل تركيا في دائرة الوضع الامني الخطير، مما يساهم في تفاقم الازمات السياسية والاقتصادية داخل تركي ويجعل من المعارضة السياسية في تركيا تبدو اكثر وضوحاً من السابق مما يؤثر على المستقبل السياسي لحزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا.

الخاتمـــــة

هناك تغييرات كثيرة حدثت في تركيا منذ مجيء حزب التنمية والعدالة إلى السلطة في العام ٢٠٠٢، وقد ظهر الكثير من معالمها واضحاً في ظل الحديث عن نيته أردوغان بعد فوزه بالرئاسة التركية في آب ٢٠١٤، تحويل نظام الحكم في البلاد إلى النظام الرئاسي والعمل على كتابة دستور جديد للبلاد، والضغط باتجاه تحقيق سلام نهائي مع الأكراد بالإضافة إلى مواصلة طريق النهوض بتركيا سياسياً وعسكرياً واقتصادياً.

لكن وبحسب المحللين السياسيين الاتراك، لا تبدو رؤية أردوغان للجمهورية الجديدة مختزلة على النواحي السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية، بل تتجاوز ذلك وصولاً إلى ترسيخ شكل جديد للجمهورية التركية التي أسسها أتاتورك عام ١٩٢٣ على أسس علمانية راسخة، وإظهار نفسه كمؤسس تاريخي جديد للجمهورية بصبغة «مُحافظة» تزيل الكثير من رموز العلمانية السابقة، وهذه احدى مزايا استمرار الصراع السياسي مع العلمانيين في تركيا، وكانت الاجراءات الصارمة التي قام بها الرئيس التركي بعد انقلاب يوليو ٢٠١٦، قد اضحت أن تركيا أمام مرحلة جديدة لا تقوم فقط على محاصرة العلمانية ومريديها بل تحديات تتعلق أمام تحديد اولويات السياسة الخارجية تجاه القوى الاقليمية والدولية، وبالفعل بدأت تركيا بإعادة تطبيع علاقاتها مع روسيا واسرائيل والميل إلى اتجاه التهدئة النسبي مع محيطها الاقليمي، وتنطلق محدداتها الخارجية من مرتكز المصلحة والبرغماتية بوصفها العامل الرئيس ويتضح ذلك من خلال تراجع تركيا عن اتهام امريكا بدعم جماعة "فتح الله غولن"، مع سعيها لترميم العلاقات مع العراق ومصر وسوريا من اجل ضمان مصالحها بالمنطقة وخاصة بعد تخوفها من تقدم الأكراد في بعض المناطق بسوريا مما يضر بأمنها القومي، واليوم وبعد اعلان كوردستان العراق رغبة بالانفصال بموجب الاستفتاء الذي تم في ٢٥ سبتمبر من العام ٢٠١٧ ازداد قلق تركيا من هذا الانفصال مع تزايد الاقتراب في المواقف السياسية بين بغداد وانقره وطهران حول رفض نتائج الاستفتاء واستخدام مختلف السبل الدبلوماسية والعسكرية إذا ما اجبروا على ذلك لمنع قيام دولة كردية لان ذلك قطعاً سيقود إلى حرب اهلية تتجاوز

حدود العراق إلى دول الاقليم مثل تركيا وايران وسوريا ويعني وقوع المنطقة في دوامة من الصراع يصبح من الصعب الخروج منها بدون خسائر جسيمة.

الهـــوامـــش و المصـــــــادر

١. طارق عبد الجليل، الجيش والحياة السياسية :تفكيك القبضة الحديدية، في مجموعة باحثين تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، تحرير محمد عبد العاطي، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٠، ص٧٧.

٢. جان ماركو، زمن ما بعد الإسلام السياسي في تركيا، في مجموعة باحثين في كتاب عودة العثمانيين الإسلامية التركية، مركز المسبار للدراسات والبحوث، بيروت، ٢٠١١، ص١٣-١٥.

٣. عقيل سعيد محفوض، جدليات المجتمع والدولة في تركيا :المؤسسة العسكرية والسياسة العامة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، ٢٠٠٨، ص١٤٨.

(*) شبكة أرجينيكون هو وادي في اواسط اسيا تحجبه الجبال عن النظر وهو مصطلح يشير إلى اسطورة تركية تعكس النزعة القومية التركية، منذ أن كان الاتراك في اواسط اسيا الوسطى، قبل أن يأتوا إلى الاناضول وارجينيكون وهو الاسم الرمزي لمنظمة سرية وجهت إليها العديد من الاتهامات للتخطيط للإطاحة بحكومة حزب العدالة والتنمية من خلال الاستعانة بالجيش، ينظر : زيد اسامة احمد الرحماني، دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في تركيا اثناء فترة حكم حزب العدالة التنمية ٢٠٠٣-٢٠١٠، رسالة ماجستير قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم الانسانية، ٢٠١٢-٢٠١٣، ص ٧١-٧٢ .

٤. ينظر: النظام السياسي في تركيا :نظام الحكم – المؤسسات، مركز سوريا للبحوث والدراسات، دمشق، ايلول٢٠١٤، ص٨.

٥. ينظر بالتفصيل :د. علي محافظة، تركيا بين الكمالية والاردوغانية (١٩١٩-٢٠١٤)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠١٥، ص٢٠٤ -٢٠٥، وينظر أيضاً: طارق عبد الجليل، مصدر سبق ذكره، ص ٧٩.

٦. ينظر: طارق عبد الجليل المصدر السابق، ص ٨١-٨٢.

٧.جان ماركو، مصدر سبق ذكره، ص٢٨-٢٩.

٨. طارق عبد الجليل، الساسة والعسكر في تركيا: واقع العلاقة ومآلها، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، تشرين الأول ٢٠١٢، ص٦، وينظر أيضاً: احمد زكريا، نظرة على استفتاء التعديل الدستوري التركي، الشبكة الالكترونية الدولية، ايلاف، بتأريخ ٢٤، ايلول ٢٠١٠.

٩.غل يأمر بفتح تحقيق حول قضايا الفساد والتنصت في تركيا، صحيفة الشرق الأوسط،لندن،العدد١٢٨٨١،بتأريخ ٥آذار ٢٠١٤.

١٠.أردوغان يحذر مواطنيه من تبعات فضيحة الفساد :المؤامرة تستهدفكم جميعاً، صحيفة الشرق الأوسط، لندن، العدد ١٢٨١٩، بتأريخ ٢/١/٢٠١٤.

١١.يوسف الشريف، الجيش التركي بريء ويطالب بالمحاسبة، صحيفة الحياة، بتأريخ ٢/ابريل ٢٠١٥.

١٢ينظر :خليل ابراهيم الطيار، الصراع بين العلمانية والإسلام في تركيا، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي،٢٠٠٤، ص٢٣،وينظر أيضاً: موقف احزاب المعارضة التركية من التعديلات الدستورية،

www. Turk press.co/node/2017

وينظر أيضاً محمد نور الدين، تركيا بين تحولات الداخل وتقاطعات الخارج، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،العدد٤٥٦،شباط ٢٠١٧،ص٢٣.

١٣..علي حسين باكير، تركيا الجديدة: قراءة في نتائج الانتخابات الرئاسية وانعكاساتها المستقبلية، مركز الجزيرة للدراسات،١٤/اغسطس٢٠١٤،ص٧ وينظر بالتفصيل: محمد خيري قيرباش اوغلو، تركيا إلى اين؟ محاولة لإخراج خريطة طبوغرافية للسياسة التركية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،العدد٤٥٦،شباط ٢٠١٧،ص ١٢-١٣.

١٤..مصطفى الامين، فتح الله كولن ابو الإسلام الاجتماعي في تركيا، في مجموعة باحثين في كتاب عودة العثمانيين الإسلامية التركية، مركز المسبار للدراسات والبحوث،بيروت،٢٠١١،ص١٩٥–٢٠٥.

١٥.تحديات حزب العدالة والتنمية وتداعياتها على المستقبل المنظور :ورقة تحليلية استشرافية، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية،سوريا،٢٠١٤،ص ١–٢.

١٦.المصدر نفسه، ص ٢.

١٧.يوسف الشريف، غولن يصعد حربه على أردوغان :لست نادماً وسيدفع ثمن اخطائه، صحيفة الحياة، بتاريخ ٢٨ يناير ٢٠١٤ وينظر أيضاً: محاولة الانقلاب في تركيا٢٠١٦. */https://ar.wikipedia.org/wiki* وقارن مع من هو فتح الله غولن المتهم بأنه العقل المدبر لانقلاب تركيا؟

http:// www.bbc.com/arabic/middleeast/2016

١٨.جلال ورغي، الحركة الإسلامية التركية :معالم التجربة وحدود المنوال في العالم العربي، الدار العربية للعلوم ناشرون،بيروت،٢٠١٠،ص٦١–٦٢.

١٩.عقيل سعيد محفوض، السياسة الخارجية التركية :الاستمرارية –التغيير، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،الدوحة،٢٠١٢،ص، وينظر٣١١،محمد سعد ابو عامود، تركيا وحلم إعادة انتاج دولة الخلافة العثمانية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، العدد ٢٠١،يوليو ٢٠١٥،ص ٩٨ وقارن مع: رجب طيب أردوغان، رؤية للسلام العالمي، ترجمة طارق عبد الجليل واحمد سامي العايدي، دار الشروق،٢٠١٣،ص ١٩٤.

٢٠.مليحة بنلي الطون ايشيق، سياسة تركيا الخارجية وانعكاساتها الاقليمية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي،٢٠١١،ص٦.

٢١.فؤاد كيمن، توجهات تركيا وايران في الشرق الأوسط سياسات ومصالح، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي،٢٠١٤،ص ٣.

٢٢.المصدر نفسه،ص٣–٤.

٢٣. ينظر. كرم سعيد، تركيا نحو توجهات خارجية اكثر براجماتية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، العدد ٢٠٦،اكتوبر ٢٠١٦،ص ٠ ١٦– ١٦١، وينظر أيضاً: سعد عبيد السعيدي، العرب والعثمنة الجديدة، كراسة استراتيجية، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية،٢٠١٣،ص٤٢–٤٣.

٢٤.ارول جيجي وقادر اوستن، سياسة تركيا تجاه الأزمة السورية، مجلة رؤية تركية، العدد٣، خريف ٢٠١٢، ص٥.

٢٥.المصدر نفسه ص٥–٦.

٢٦.سونر جاغايتاي وتايلر ايفانز، علاقات تركيا المتغيرة مع العراق، معهد واشنطن، تشرين الأول ٢٠١٢،ص١–٣.

٢٧.علي حسين باكير، العراق في حسابات تركيا الاستراتيجية والتوجهات المستقبلية، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، يناير ٢٠١٤، ص١١–١٢.

٢٨.المصدر نفسه، ص٧.

٢٩.محمد صادق اسماعيل، التجربة التركية من اتاتورك إلى أردوغان، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٢ ص ١٩٣.

٣٠.المصدر نفسه، ص ٢٠٢

٣١.ينظر :محمد زاهد غول، العلاقات التركية – الامريكية، مركز الشرق العربي، لندن، بتأريخ ٢٠١٦/٧/٢٨.

٣٢.محمود غراب، الدوافع الحقيقية وراء توتر العلاقات التركية – الامريكية، النادي الدولي *http://theinternational.club/data/fav.ico*

٣٣.عمرو عبد العاطي، دوافع التوتر في العلاقات الامريكية – التركية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، بتأريخ ٢٠١٧/١٠/٢٠

http://www.siyassa.org.eg/News/15378.aspx

٣٤.ينظر د. علي محافظة، مصدر سبق ذكره، ص٢٦٧–٢٦٨.

٣٥.تاريخ العلاقات بين اسرائيل وتركيا *http://www.al-masdar.net*
وينظر أيضاً: احمد خالد الزعتري، العلاقات التركية – الاسرائيلية ٢٠٠٢-٢٠١٦، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ٢٠١٧، ص٥٠.

٣٦.طارق عبد الجليل، الساسة والعسكر في تركيا، مصدر سبق ذكره، ص ٩ ينظر أيضاً: رنا عبد العزيز الخماش، النظام السياسي التركي في عهد حزب العدالة والتنمية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٤٤٩، تموز.

٣٧.محمد عبد القادر خليل، تحديات متصاعدة :تركيا أردوغان من فرصة إلى عبء، المركز العربي للبحوث والدراسات،القاهرة،شباط٢٠١٥،ص٧.

٣٨.ينظر :محمد عبد القادر خليل، تعديلات الدستور التركي. السياق والتداعيات، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية،
http//www.ahram.org.eg. 2017

٣٩.محمد عبد القادر خليل، تحديات متصاعدة :تركيا أردوغان من فرصة إلى عبء. مصدر سبق ذكره، ص٨-١١.

٤٠.تحديات حزب العدالة والتنمية وتداعياتها في المستقبل المنظور، مصدر سبق ذكره، ص٦.

٤١.مليحة بنلي الطون ايشيق، مصدر سبق ذكره، ص٣٤-٣٥.

٤٢.كرم سعيد، مصدر سبق ذكره،ص١٦١، ينظر :استفتاء انفصال كردستان العراق٢٠١٧،الموسوعة الحرة، *https://ar.wikipedia.org/wiki*.

Determinants of the political conflict in Turkey Postdate to the arrival of Justice and Development Party to power

Assistant Prof. Dr. Nadia F. Abbas Fadhli
Center for Strategic and International Studies- Baghdad University

Abstract

In 2002, after the arrival of Justice and Development Party to power. Turkish politics began to take on a new direction as Turkey's internal and external policies underwent a radical change. The party brought about an ideology of an Islamic character. The party aspired to increase its popularity among the masses and consolidate its political status.

While on the external level, we see the AKP is having a strategy stating that Turkey has to play a role in the most important issues and political files in the Middle East, especially the Arab region. Despite all the internal and external challenges that Erdogan has faced over the past years, and what have been described as